ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Hazim Sabah Ahmied
Faculty of Political Science
University Of Tikrit

Civil Society Institutions and Their Role In Building The Modern State In Iraq

Keywords
Institutional
Society
Civil
state

ARTICLE INFO

Article history:
Received 10 january. 2019
Accepted 22 January 2019
Available online 05 xxx 2019

ABSTRACT

The role of civil society organizations became more important in the life of democracy and the development of the modern state and became an interest in the measurement of each country and its development. It cannot be separated between the state and civil society organizations that have a role in controlling the life and its laws besides the elements of behavioral, ethical and the enjoyment of its independence and credibility in the management and activation , as civil society organizations is the main support to reach to the democracy and other conditions of participation and cooperation with the state and society. There is no civil society without state protection for himself and the sons of civil society without building state and civil society, they are actually go hand by hand. The state is derived from the civil society its value , its forces and policies. State is the container or framework that framed the civil society movement and activity

.© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.26.3.17

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق

م.د حازم صباح أحميد
كلية العلوم السياسية / جامعة تكريت

الخلاصة

أصبح دور منظمات المجتمع المدني مهماً في الحياة الديمقراطية وتطوير الدولة الحديثة وأصبح الاهتمام بها مقياساً لكل دولة وتطويرها. ولا يمكن الفصل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني التي لها دور في تنظيم الحياة وقوانينها وعناصرها السلوكية والاخلاقية وتمتعها بالاستقلالية والمصداقية في الإدارة

والتفعيل، حيث أن منظمات المجتمع المدني هي الدعامة الرئيسية للوصول إلى الديمقراطية والحالات الأخرى من المشاركة والتسوق والتعاون مع الدولة والمجتمع، ومن ذلك لا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له ولأبناء المجتمع المدني من دون بناء للدولة فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، فالدولة تستمد من المجتمع المدني قيمتها وقواها وسياساتها، والدولة الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه .

المقدمة

إن دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد ٢٠٠٣ له من الأهمية وذلك بسبب ما قامت به مؤسسات المجتمع المدني من سد الفراغ الناتج عن غياب مؤسسات الدولة الحكومية وذلك بسبب الفوضى التي سادت في البلد على كافة مستويات الحياة، لهذا كان لهذا الدور الفاعل في إعادة أسس الدولة وإدامة الصلة بين الفرد في المجتمع ومؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية التي مرت بها، ومن ذلك فقد اثبتت مؤسسات المجتمع المدني فاعليتها وحضورها الذي استمدته من الدعم المجتمعي لها وما قامت به من ادامة الصلة بين الفرد في المجتمع ومؤسسات الدولة والغاية الرئيسية هي بناء اسس دولة حديثة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في أنه يعالج موضوع في غاية الاهمية من حيث تسليط الضوء على الدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني وخاصة بعد الأوضاع الصعبة والقاسية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانهيار اغلب مؤسسات الدولة العراقية وسيادة الفوضى في كل نواحي الحياة فهذا البحث يسعى بالنتيجة إلى ابراز هذا الدور التي قامت به مؤسسات المجتمع المدني وما هي المعوقات والصعوبات التي واجهتها لغرض إعادة بناء أسس الدولة الحديثة.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق هدف أساسي وهو بيان الدور المهم لمؤسسات المجتمع المدني في العراق وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ وما لهذا الدور من أهمية في بناء مؤسسات الدولة الحديثة في العراق بالرغم من الصعوبات التي واجهتها في عملية بناء الأسس المتينة لمقومات الدولة العصرية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث مكن فرضية مفادها أن مؤسسات المجتمع المدني مرت بمراحل متعددة كان لها الأثر الكبير في طبيعة العلاقة التي تربطها مع الدولة، حيث تعد مؤسسات المجتمع المدني بمثابة حلقة الوصل بين المجتمع من جهة والدولة من جهة أخرى.

ومن أجل اثبات صحة الفرضية سعى البحث إلى الجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما هي مؤسسات المجتمع المدني؟ وما هي الدولة؟
٢- ماهي العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة؟
٣- ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في بناء أسس الدولة الحديثة؟
٤- هل هناك مؤسسات مجتمع مدني فاعلة في العراق؟ وما هي طبيعتها؟
٥- كيفية بناء دولة عصرية حديثة وما هي البنى والهياكل التي تقوم عليها؟

منهجية البحث:

استناداً إلى أهمية واشكالية وفرضية البحث من أجل الوصول إلى هدف البحث ومعالجة الفرضية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف واقع مؤسسات المجتمع المدني والدور الذي قامت به، كذلك تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي لتحليل الدولة بشكل عام والنظام السياسي بشكل خاص وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

هيكلية البحث:

توزعت هيكلية البحث إلى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية مؤسسات المجتمع المدني والدولة (اطار نظري مفاهيمي.(
المطلب الأول: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.
المطلب الثاني: مفهوم الدولة وبناء الدولة.
المبحث الثاني: واقع مؤسسات المجتمع المدني وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
المطلب الثاني: بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
المبحث الثالث: مؤسسات المجتمع المدني وعملية بناء أسس الدولة الحديثة في العراق.

المبحث الأول: ماهية مؤسسات المجتمع المدني والدولة (اطار نظري مفاهيمي)

في هذا البحث سوف نتناول مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في المطلب الأول، وكذلك سنتطرق إلى ماهية الدولة وبناء الدولة من خلال المطلب الثاني حيث سنتناول فيه مفهوم الدولة ونشأة الدولة وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأتها وتطورها في المراحل اللاحقة لعصر النهضة بتاريخ نضال الشعوب الاوربية من أجل الحرية والمساواة والديمقراطية، كما عبرت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الانسان إلى الحرية وحاجته إلى الأمن والنظام ([1]). إذن ان مصطلح المجتمع المدني استعمل في الفكر الغربي منذ عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت

حالة الطبيعة والتي أسست على عقد اجتماعي وحد بين الافراد وافرز الدولة، وهو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي (٢).

من هنا ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمات ومؤسسات وتجمعات للدفاع عن حقوق الافراد في مواجهة الحكام المستبدين، بما يعيد التوازن الذي سبق أن تعرض للاختلال بين الحرية والنظام، ووقف اعتداء السلطة على حقوق الافراد والجماعات(٣).

وعلى الرغم من أن مفهوم المجتمع المدني لا يزال يثير اشكالية تحديد المفهوم ومضمونه التي تكاد تبرز في عدم الاتفاق على مضمونه، وبالتالي فهناك تنوعات عديدة من التحديدات والتعريفات لمفهوم المجتمع المدني (٤).

إن مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس السياسي وعبر من خلال، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية وضع واتخاذ القرارات السياسي ورسم السياسة العامة، مما يجعل منها ضرورة لا غنى عناه بالنسبة للديمقراطية (٥).

وهناك من عرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة، قد تكون سياسية كالمشاركة في وضع القرار على المستوى القومي ومنها الاحزاب السياسية، وقد تكون اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها اغراض مهنية كالنقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها، وقد تكون اغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول أن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والنقابات المهنية والجماعات الاجتماعية والثقافية (٦).

كذلك نجد ان المجتمع المدني عند توماس هوبز (هو المجتمع القائم على التعاقد)، أما جون لوك فقد (اعتبر الحكم المطلق لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني وانما يجوز برأيه عزل السلطة إلا اذا اختلت بنصوص العقد وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة)، فيما ذهب جان لوك روسو إلى (ان السيادة لا يمكن ان تكون موضوع تقويض، بل يمكن انتقالها، ولا يمكن ان يتنازل الشعب عن الحكم والسيادة) (٧).

فيما يرى بعضهم ان المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستقرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة (٨).

في حين يعرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني على انه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة، بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في

عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح افرادها او لتقديم خدمات للمواطنين ام ممارسة انشطة انسانية متنوعة، وتستلزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام التراضي والتسامح والمشاركة والادارة السلمية للتنوع والاختلاف (٩).

ان مؤسسات المجتمع المدني على هذا الاساس تسعى الى تحقيق الاستقرار السياسي الذي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة وتمنع انتشار العنف والفساد والقدرة على معالجة الازمات والانقسامات والتوازن في المجتمع والاستجابة الى المطالب الشعبية عبر الاساليب الديمقراطية وعدالة توزيع الادوار لضمان المساواة، التي تتطلبها عملية التنمية والاصلاح (١٠).

تعد مؤسسات المجتمع المدني بمثابة حلقة الوصل بين المجتمع والدولة من خلال توحيد مطالب الناس ومحاولة الضغط على الحكومة للأخذ بها وتحقيقها وكذلك ممارسة عمل الرقابة والحاكمية والمساءلة على عمل الحكومات (١١).

وعلى الرغم من اختلاف الفقهاء واصحاب النظريات في وضع تعريف محدد للمجتمع المدني، كما اختلفوا في تحديد مفهومه وطبيعته ودوره، الا ان جميعهم اتفقوا على ان المجتمع المدني يتكون من العناصر الاتية: (١٢)

١ – تقوم العضوية في المجتمع المدني على جوهر فكرة الطوعية، وليس القهر، يعدها احدى الافكار التي تشير الى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

٢– اما العنصر الثاني فيشير الى فكرة المؤسسة، وما تشير اليه من فكرة المؤسسات الوسطية، التي تشير بدورها الى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية، وتعبر تلك التكوينات المؤسسية عن اهتمامات مختلفة تمثل تقريبا مجمل الحياة الحضارية وتشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية والفكرية كافة، مما يشير الا ان الظاهرة السياسية تمثل اشتقاقا من الاجتماع، وان تميزها لا يميزها فصلا او استقلالا او اقتلاعا من وسطها التاريخي والفكري.

٣– يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات، من بينها: المؤسسات الانتاجية، الطبقات الاجتماعية، المؤسسات الدينية والتعليمية، الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، عقائد سياسية مختلفة، جماعات الضغط والمصالح.

٤– تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية عن الدولة، ادارة وتنظيما، فلأصل في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (الا تتدخل الدول في نشاط المجتمع المدني).

ثانيا: السمات والمعايير التي تقوم عليها مؤسسات المجتمع المدني:

تشترك مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام بجملة من السمات والمعايير وسوف تنطرق الى ابرزها وهي:(١٣)

١– التنظيم الجماعي، وهو ما يعني ان مؤسسات المجتمع المدني تميل الى الادارة الجماعية، ولتحقيق ذلك

فآلية الانتخاب هي الآلية المعتمدة في الغالب لتولي المناصب الادارية المختلفة، هذا بالإضافة الى المشاركة الجماعية سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات او تنفيذ السياسات.

٢- ان تكوين مؤسسات المجتمع المدني يستند عادة الى الارادة الحرة لأعضائها سواء أنطبق ذلك على المؤسس لهذه المؤسسات، او الذين انجذبوا لعضويتها.

٣- استناد السلوكيات على مستوى الافراد او على مستوى المنظمة الى البعد الاخلاقي او السلوكي الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، والالتزام في ادارة الاختلاف بالوسائل السلمية المتحضرة في الابعاد المتجذرة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والحوار والتسامح والتعاون والتنافس.

٤- ان مؤسسات المجتمع المدني عادة ما يكون لها الشكل الرسمي المقنن الى حد ما، بمعنى ان لها كيانا له ثباته ودوامه يميزها عن مجرد التجمعات المؤقتة للأفراد ويدخل في اطار هذا الشكل المقنن امتلاك هذه المؤسسات لقانون اساسي وتنظيم اداري له قدرة من المرونة واساليب محددة تتعامل من خلالها مع مشكلات الواقع في نطاق اهتمامها.

٥- يمثل تكون المجتمع المدني وتطوره، عملية ديناميكية مستمرة تخضع لمنطق التغيير ايجابا او سلبا، وفقا لمتغيرات داخلية او خارجية، ومتى وصل المجتمع المدني الى درجة تكوين مؤسسات جديدة، او تطوير المؤسسات القائمة وتحديثها الى درجة النضج بمعنى القدرة المستمرة والمتجددة على تنظيم الذات، فأنه يكون مؤهلا للتعامل بكفاءة مع مصادر التغيير الداخلية والخارجية، وان كان ذلك لا يمنع من تدخل الدولة من خلال بعض الادوات لمواجهة بعض اشكاليات المجتمع المدني (١٤).

٦- يفترض ان تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية ازاء الدولة في النواحي المالية والادارية والتنظيمية، بمعنى ان للمجتمع المدني ديناميكية واتجاه فعل وحركة واداء ينحو منحى ينطوي على قدرة من الاستقلالية عن الدولة، فالأفراد يتمتعون بذاتيهم الخاصة في اطار مؤسسات المجتمع، وانضمامهم لها يتم وفقا لإرادتهم، وطبقا لمعايير انجازيه حديثة كمستوى التعليم والاختصاص او المهنة، غير ان هذا لا يمنع احيانا من وجود عضوا يمثل الحكومة في ادارة هذه المؤسسات بيد ان علاقتها بالدولة لا ينبغي ان تؤثر على التزامها بأهدافها.

٧- ان لا تكون مؤسسات المجتمع المدني ذات طبيعة حزبية ، اي لا ترتبط اساسا بأعمال حزبية محددة مثل مساعدة مرشح لمنصب سياسي، ولا يعني ذلك ان لا يكون من بين انشطة المؤسسة النوعية السياسية بقضايا المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم الدولة وبناء الدولة

أولاً / الدولة (النشأة، المفهوم، الخصائص، العناصر والوظائف) :

كلمة دولة هي في الأساس كلمة لاتينية Status وتعني الحالة المستقرة، غير ان الكلمة اخذت مدلولا

سياسيا في العصور الرومانية عندما اصبحت تعرف بالجمهورية، وفي القرن السادس عشر استعمل ميكافيللي في كتابه الامير عام ١٥١٥ كلمة الدولة، وقد اندرجت كلمة الدولة في اللغات الحديثة لتدل على المؤسسات السياسية بصرف النظر عن تنوع الأنظمة، وتعرف بالألمانية بكلمةٍ Staatوبالإنكليزية ,State أما في فرنسا فظهرت كلمة الجمهورية اي الدولة Etat في مؤلف جين بودن (الكتب الستة للجمهورية) عام ١٥٧٦، اما في الاسلام فقد وردت كلمات (شعوب وأمم) لتدل على قيام الدولة في تلك المجتمعات ([١٥]).

وهناك من يقسم نشأة الدولة الى نظريتين، هما ([١٦]):

الأولى/ تعود فكرة الدولة الى كافة المجتمعات البدائية والمتحضرة، فهناك دولة كلما كان التفريق بين طبقة تعود لها السلطة الأمرة والطبقة التي عليها واجب الطاعة، ومنذ الفترة التي يستطيع بها احد الافراد او مجموعة افراد فرض ارادته او ارادتهم سواء بالإقناع او بالإكراه على مجموعة اخرى يمكن القول بوجود الدولة.

الثانية/ ان الدولة لا توجد الا بوجود النظام الذي يحيط بنشاطات الافراد من اجل الوصول الى هدف مشترك تعمل من اجله الجماعات البشرية، هذا النوع من النظم هو ارقى انواع المجتمعات ويعبر عنه بالمجتمع السياسي، حيث تتكاثف افراده حول مثل عليا مشتركة توحد بينهم.

وهناك من يضع عدة نظريات تقدم جواب متى نشأت الدولة؟ وما هو اصلها؟ وهي: ([١٧])

النظرية الاولى/ النظرية التيوقراطية او الدينية : مضمون هذه النظرية ان الدولة نظام الهي السلطة مصدرها الله وهو من يختار الحكام، واخذت ثلاثة اشكال:

التفسير الاول/ نظرية الطبيعة الالهية للحاكم : الحاكم هو الله بذاته وجدت هذه النظرية تطبيقها في الحضارة الفرعونية.

التفسير الثاني/ نظرية الحق الالهي المباشر (التفويض الالهي): الحاكم ليس الاله بل هو بشر لكن الله هو الذي يختار الحاكم من بين أفراد البشر، هناك تفسيران : هناك من يربط هذه النظرية مع ظهور المسيحية اي صراع بين السلطتين الدينية (الكنيسة) والسلطة الزمنية او السياسية (الحاكم)

التفسير الثالث/ نظرية الحق الالهي غير المباشر: يبقى مصدر السلطة الله ولكنه لا يسلمها له مباشرة بل ان الله يرتب الحوادث حتى يختار الحاكم، هناك من ربط هذا التفسير مع تطور الصراع بين القيصر والكنيسة. السلطة ليست للبشر، الحاكم لا يسأل امام المحكومين بل امام الله، هذه النظرية تكرس مبدأ الاستبداد و الديكتاتورية.

النظرية الثانية/ نظرية العقد الاجتماعي (النظريات الديموقراطية) : مضمونها ان السلطة مصدرها الشعب وحتى تكون مشروعة يجب ان تكون وليدة الارادة الحرة الجماعية التي تحكمها السلطة نشأت نتيجة لعقد أبرم ما بين الافراد في داخل المجتمع من اجل انشاء هيئة تتولى حكم الافراد، وتبلورت بشكل واضح مع بداية النهضة الاوروبية لما سادت العقلانية كحل للسلطة السياسية، رغم ظهورها في زمن قديم جدا، واهم

اشكالها:

التفسير الاول/ ل(توماس هوبز) (١٥٨٨-١٦٧٩) : ان حياة الانسان الفطرية كانت تتسم بالأنانية والصراعات و رغبة من الانسان في الخروج من هذه الحياة الصعبة تم الاتفاق على ايجاد شخص او هيئة مهمتها اقرار السلام والعدالة والامن داخل المجتمع، فالحاكم ليس طرفا في العقد و بالتالي سلطة الحاكم سوف تكون مطلقة ولا يحق للأفراد ان يسالوه اي انه ليس مسؤولا امامهم.

التفسير الثاني/ لـ (جون لوك): إن حياة الفطرة كانت تتسم بنزعة السلام والتعاون والحرية لكن الاشخاص شعروا بحاجة إلى منيستنبط القواعد الطبيعية ويضعها موضع التنفيذ في المجتمع، فأن الافراد داخل المجتمع تعاقدوا مع الحاكم فتنازلوا عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل أن يكفل الحاكم حماية بقية حقوقهم، والحاكم هنا طرف في العقد يحق للأفراد أن يسالوه.

التفسير الثالث/ لـ (جان جاك روسو) (١٧١٢- ١٧٧٨): يتفق مع لوك أن حياة الفطرة كانت تتسم بالحرية والمساواة والسعادة لكن تعقد طبيعة الحياة دفع الأفراد إلى ابرام عقد فيما بينهم (الحاكم لا وجود أثناء العقد)، مضمون العقد: يتنازل الأفراد عن كل حقوقهم الطبيعية مقابل تمتعهم بالحقوق المدنية، ويترتب عن هذا التفسير:

١-الفرد لا يفقد شيئاً بمقتضى العقد، ينقل من مجتمع طبيعي إلى مجتمع مدني.

٢-كل فرد يلتزم بإحترام المصلحة العامة أو الارادة العامة.

٣-الحكومة أو الهيئة الحاكمة تكون مفوضة من قبل أفراد المجتمع والقانون تعبير عن إرادة الجماعة.

٤-حرية الفرد بما لا يتعارض والإرادة العامة.

النظرية الثالثة/ نظرية التطور العائلي: الدولة أصل السلطة، يعود إلى فكرة السلطة الأبوية فأصل الدولة هو الأسرة التي تطورت إلى عشيرة، قبيلة، مدينة، دولة.

النظرية الرابعة/ نظرية القوة: أن أساس السلطة القوة وأن الدولة هي نظام مفروض عن طريق القوة، ففيه يفرض صاحب الغلبة أو القوة نفسه باستعمال العنف على باقي أفراد الجماعة الذين يمتثلون لإرادته ويخضعون لسلطته.

النظرية الخامسة/ النظرية الماركسية (التفسير الطبقي): إن الدولة ظهرت إلى الوجود حين ظهرت في المجتمع طبقات اقتصادية واجتماعية متصارعة فيما بينها والدولة كبناء تنظيمي وجدت لتأكيد سيادة الطبقة التي تملك القوة الاقتصادية على الطبقات الأخرى فتمارس سيطرتها من خلال أجهزة الدولة وأن ذلك أي هذه الهيمنة تكفل الاستقرار والنظام في داخل المجتمع، هيئات الدولة (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، تمنح صفة الشرعية للطبقة المهيمنة اقتصادياً لأنه في غياب هيئات الدولة سوف يحدث صراعاً مباشراً بين الطبقات وهذا يؤدي إلى تهديد كيان المجتمع وتزعم هذه الدولة بأنها فوق المصالح الطبقية أي أنها تظهر بمظهر الحياد في داخل المجتمع، الدولة جهاز أوجدتها الطبقة المسيطرة. وصول الطبقة العمالية إلى

السلطة فتحقق في المرحلة الأولى المجتمع الاشتراكي وفيه يتم تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة ويطبق مبدأ التخطيط ومن حيث توزيع الدخل يتم وفقاً لمبدأ (من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله)، وبعد زوال الطبقات من المجتمع فإن هذا الأخير يصبح في غير حاجة إلى الدولة وبالتالي فأنها تزول ويتحقق المجتمع الشيوعي وفيه يطبق مبدأ (من كل حسب عمله ولكل حسب حاجته).

النظرية السادسة/ نظرية التطور التاريخي: يرفض أصحاب هذه النظرية إرجاع أصل الدولة إلى عامل واحد من العوامل المذكورة سابقاً، فحسب رأيهم الدولة نشأت كظاهرة اجتماعية نتيجة لمجموعة من العوامل المتفاعلة فيما بينها وقد اتخذت هذه الدولة خلال مرحلة تطورها اشكالاً متعددة حسب طبيعة العوامل الاجتماعية، التاريخية، والاقتصادية التي تفاعلت معها، وفي الأخير يمكن القول بأن هذه النظرية هي الأقرب إلى التفسير المقبول لنشأة الدولة.

أما مفهوم الدولة، أختلف فقهاء السياسة والمفكرين في تعريف الدولة هي تجمع سياسي ويؤسس كياناً ذا اختصاص سيادي في نطاق اقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة، وبالتالي فإن العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة إلى السيادة والاعتراف بهذه الدولة، بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة لا سيما الخارجية منها ([١٨]).

فالدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشري وفرض المبادئ السلوكية التي ينبغي أن ينظم الأفراد حياتهم على أساسها، فهي التي تصدر القوانين وتعاقب من يخرج عليها كما أنها تملك فرض النظام لضمان طاعتها من قبل الأفراد والجماعات المندرجة تحت ظلها ([١٩]).

والدولة هي رابطة سياسية مع سيادة فعلية من منطقة جغرافية معينة، وهي سيطرة لمنظومة حكم (ملك أو رئيس) مع حاشيته وأعوانه على الحكم على رقعة من الأرض بما تحتويه من مقيمين وموجودات مادية وقيم معنوية لفترة زمنية قد تطول أو تقصر([٢٠]).

وهناك ثلاث نظريات لتفسير مفهوم الدولة: ([٢١])

الأولى: تعتبر أن الدولة بمثابة النظام القانوني الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً.

الثانية: تعتبر أن الدولة قوة عليا، أو أداة سياسية تمتلكها طبقة مسيطرة تتحكم في المجتمع بأكمله.

الثالثة: تعتبر أن الدولة تنظيم يساعد المجتمع القائم على المساواة في تحقيق الأهداف العامة وإنجازها.

فالدولة هي ([٢٢])

١-جماعة مستقلة عن الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة.

٢- مجموعة من الأفراد مستقرة على أرض معينة ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة آمرة عليا قاهرة.

٣-وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة

مستقرة على إقليم محدد وتباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها وحدها.

٤-التشخيص القانوني لأمة من الأمم.

٥-مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية منهم.

٦-شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرصاً معينة.

٧-وفي مصر عرفها البعض بأنها الشخص المعنوي الذي يمثل قانوناً أمة تقطن أرضاً معينة والذي بيده السلطة العامة ، وعرفها آخرون بأنها ((جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضاً معينة من الكرة الأرضية وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان هذه الجماعة وتدير شؤنها ومصالحها العامة)).

والدولة كيان واسع الطيف يتركب من مجموعة من الأجهزة الادارية أو الوزارات تعمل وتنشط لممارسة جملة من الوظائف ذات الطابع المدني أو السياسي أو المختلط، يتولى تشريعاتها السلطة التشريعية وتعمل السلطة التنفيذية على تفعيلها بموجب اللوائح القانونية بينما تحمي السلطة القضائية تطبيقاتها وتحافظ عليها من العبث والاعتداء من قبل المتمردين، فالسلطة التشريعية تقترح وتشرع القوانين نظرياً لإتاحة فرص تمتع المواطنين بحقوقهم وحرياتهم قانونياً دونما غبن أو هدر، أما السلطة التنفيذية فهي تهيئ الأرضية الخصبة لنشوء تلك الفرص، أما السلطة القضائية فهي بمثابة الدرع الحامي لهذه الحريات والحقوق أمام الخروقات والتجاوزات.

وتتسم الدولة بخصائص أساسية تميزها عن المؤسسات الأخرى ([٢٣])

١-ممارسة السيادة: فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخل الدولة.

٢-الطابع العام لمؤسسات الدولة: وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني، فأجهزة الدولة مسئولة عن صياغة القرارات العامة الجمعية وتنفيذها في المجتمع، ولذلك تحصل هذه الأجهزة على تمويلها من المواطنين.

٣-التعبير عن الشرعية: فعادةً (وليس بالضرورة دائماً) ما ينظر إلى قرارات الدولة بوصفها ملزمة للمواطنين حيث يفترض أن تعبر هذه القرارات عن المصالح الأكثر أهمية للمجتمع.

٤-الدولة أداة للهيمنة: حيث تمتلك الدولة قوة الإرغام لضمان الالتزام بقوانينها، ومعاقبة المخالفين.

٥-الطابع الأقليمي للدولة: فالدولة تجمع إقليمي أي مرتبط بإقليم جغرافي ذي حدود معينة تمارس عليه الدولة اختصاصاتها.

أما عناصر الدولة ومقوماتها ([٢٤]):

١-الشعب :people وهم جميع السكان الذين يقيمون على أرض الدولة، فلا يمكن لنا تصور دولة من

دون سكان، هؤلاء السكان يجب أنت يكونا متجانسين للحفاظ على بقائهم وديمومتهم والعوامل التي تحدد مدى تجانس سكان الدولة هي أربعة: (الثقافة، الدين، التاريخ، اللغة.(

٢-الاقليم :territory وهي قطعة من الأرض مرتبطة الأجزاء وينقسم الإقليم إلى ثلاث مكونات (الحدود البرية ، والحدود البحرية، والحدود الجوية).

٣- الحكومة :government وهي الأداة التي تمارس السلطة داخل نطاق الدولة وتفرض سيادتها على الاقليم والأفراد وهي الجانب التنظيمي للدولة وهي التي تتولى بناء السياسة الداخلية والخارجية للدولة وإليها تعود فكرة الضبط السياسي وعليه نقول أنت الحكومة تنقسم من حيث البنية إلى:

_الحكومة كسلطة "Authority" تمارس سيادتها في الدولة لحفظ النظام وصياغة السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وهي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في الدولة، والسلطة توجد قبل وجود الدولة وهي ليست خاصة بالدولة وتمارس في ظل وجود كافة أنواع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأسرة والمدرسة.

_حكومة كممارسة Function :طريقة اتخاذ القرارات داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية، فمفهوم الحكومة كبنية وممارسة يختلف من دولة لأخرى حسب النظام السياسي السائد في تلك الدولة.

٤- السيادة: القوة العليا للدولة وتقسم إلى نوعين سيادة داخلية سيادة خارجية، فالسيادة الداخلية هي السلطة العليا للدولة على الأفراد والهيئات التي تقع في حدودها الجغرافية والدولة ذات السيادة هي التي لديها قوة إصدار الأوامر والتوجيهات التي يتعين طاعتها من جانب كل الشعب وأي انتهاك لهذه الأوامر يعرض الفرد للعقوبة، أما السيادة الخارجية، فتعني الاستقلال عن رقابة أي دولة أخرى، والدولة ذات السيادة هي الدولة التي تتمتع بالاستقلال السياسي.

أما وظائف الدولة فتتمثل في ([٢٥]):

١- توفير فرص العمل والعيش الكريم لمواطنيها، لكن الشرط الأساسي لحصولهم على الدخل المالي العادل هو اشتراكهم في عملية انتاج السلع والخدمات، وتجنب تحولهم إلى عاطلين يشكلون عبئاً على الميزانية العامة أو مثالاً للبطالة المقنعة، أو م٢در هدر لجزء من المال العام فيلحقون الضرر بمنافع بقية المواطنين باعتبار أن هذا الضرر الجسيم هو صورة للفساد المالي والإداري الذي تعاني منه العديد من دول اعالم الثالث كالعراق مثلاً الذي ترتفع نسبة البطالة المقنعة فيه لتصل إلى مستويات خطيرة جداً، إضافة إلى البطالة التقليدية التي بسببها لا يجد الكثير من المواطنين السكن والدخ الاقتصادي الذي يلبي حاجاتهم المتعددة.

٢- بناء مجتمع اقتصادي نموذجي وتأهيل أفراده ليكونا منتجين وليسوا عاطلين يشكون الفقر باعتباره ظاهرة اجتماعية سلبية تتناقض مع قيم ومثل وثقافة الدولة المدنية الحديثة.

٣- توفير المناخ الأمني والاستقرار النفسي لكل المواطنين باعتبار أن الحاجة إلى الأمن ضرورة اجتماعية

ونفسية لا يمكن الاستغناء عنها.

٤- تهيئة سبل التعبير عن حرية الرأي بشتى الطرق وفق ضوابط قانونية محددة ورسمية، وحرية التعبير هذه مفتوحة ومتاحة في مجالات عديدة منها حق الاشتراك في تحديث السلطة التشريعية ترشيحاً وانتخاباً وإبداء وجهة النظر عبر الصحافة الحرة وتفعيل سلوكية الاحتجاج والتظاهر والاجتماع وإقامة المؤتمرات والندوات، وتأسيس المنظمات والاتحادات والنقابات المدنية للدفاع عن الحقوق وممارسة عملية تثقيف اعضائها بضرورة المحافظة على مسؤولياتهم المهنية والاجتماعية لتطبيق قيم الثقافة المدنية.

٥- بناء المؤسسات التعليمية وتهيئة مستلزماتها لنشر المعرفة المهنية والثقافة العامة من أجل تنمية المواطنين معرفياً ومهنياً، فليس هناك تقارب في مستوى العمل المهني والخصوصيات الثقافية والوعي بأنواعه المتعددة بين الفرد الأمي والفرد المتعلم، الذي يكون مؤثراً وفاعلاً في تأدية واجباته اتجاه نظرائه المواطنين بينما يبدو الفرد الأمي عاجزاً أو قليل التأثير بالنسبة لموقعه المهني في المجتمع سواء من حيث المهنة التي يمتهنها أو مستوى ثقله الثقافي والمعرفي، فالبلدان المتقدمة في مجالات متعددة تطورت بفضل المتعلمين والعلماء، أما البلدان المتخلفة فبقيت عاجزة عن مواكبة التطور لانخفاض نسبة المتعلمين فيها وارتفاع نسبة الأميين.

٦- بناء المؤسسات الصحية وتضمينها الوسائل التقنية الحديثة لمكافحة الأمراض والأوبئة وتوفير سبل الوقاية منها لتأمين الأمن الصحي والنفسي والمعنوي لأفراد المجتمع.

٧- بناء مؤسسات الحفاظ على البيئة والتشجيع على تأسيس منظمات الدفاع عن البيئة او السلام الاخضر وتوفير الدعم اللازم لها لتمارس دورها الانساني في حماية البيئة واصلاحها.

٨- اعتماد الدولة نظام الضمان الاجتماعي لرعاية كبار السن والمعوقين والمتقاعدين.

٩- للدولة سلطة اقتصادية ليست مطلقة تتجسد في الانتاج والاستثمار عبر مؤسسات وشركات قطاعها العام، اضافة الى ممارستها لوظيفتها الادارية بالأشراف على تطوير السوق المالية والمصارف وحمايتها من الاحتكار والأزمات والتضخم بكافة انواعه عبر تنفيذ برامج مالية محددة، لكن هذه الوظيفة لا تعني منع رجال الاعمال والقطاع الخاص والمختلط من المستثمرين والمنتجين من ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية التجارية بصورة مستقلة شرط ان لا تمس النظام الاقتصادي العام.

١٠- تتبنى الدولة مبدأ المساءلة من قبل جهاز تؤسسه لمتابعة سياسات وزاراتها ووزرائها والمدراء العامين والموظفين الكبار والصغار واقتفاء اثار الفساد والمفسدين لتقديمهم الى القضاء العادل.

١١- تحجيم نطاق المؤسسة العسكرية تدريجيا والاكتفاء بما هو ضروري ريثما يتم الاستغناء عن الخدمات العسكرية بصورة شبه مطلقة مستقبلا، للابتعاد بالدولة وثقافتها ووظائفها عن العسكرة.

١٢- عدم السماح بالتداخل في الوظائف والحقوق بين المؤسسة العسكرية الاستثنائية وسلطة الشرطة والامن الداخلي باعتبار ان سلطتها مدنية تعمل على توفير الامن للدولة داخليا وتنظيمه ضمن قطاعها

العام وكذلك القطاع الخاص، وان سيادة الدولة لن تكتمل في أي حال من الأحوال إن لم تعمل على أداء هذه الوظائف بجودة عالية، لكي تضمن الحصول على اعتراف بأحقيتها من كافة مواطنيها حتى تكون مؤسسة وطنية تستمد نفوذها وسلطتها الشرعية من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه لها مواطنيها، فالضرائب التي يقدمها المواطنون هي مثال واضح للدعم المادي، أما التعاون المعنوي مع الدولة من قبل المواطنين المخلصين في مجال مكافحة الجريمة والفساد المالي والاداري هو أيضاً مؤشر إيجابي يشير بوضوح تام إلى تبلور جانب مهم في مؤسسة الدولة الناجحة.

ثانياً/ مفهوم بناء الدولة

يقصد ببناء الدولة القيام بتحولات جذرية في بنية وثقافة بعض المجتمعات، وإعادة هيكلة نظمها السياسية والاقتصادية وفقاً لنموذج معين، ويثير هذا المفهوم العديد من التساؤلات حول من يقوم بهذه المهمة، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والظروف التي أدت إلى الحاجة إلى إعادة بناء الدولة في بعض المجتمعات، والمحددات التي واجهت وتواجه هذه العملية، فبالنسبة للقائمين بهذه المهمة، قد تنفرد دولة عظمى بالقيام بهذه المهمة، أو قد يقوم تحالف دولي مكون من عدد من الدول، وقد تلقي المسؤولية على المجتمع الدولي، ممثلاً بمنظمة دولية رئيسية كالأمم المتحدة، والمنظمات الدولية التابعة لها، وثمة حالات شهدت اسهامات مهمة للمؤسسات الأهلية غير الحكومية، خاصة المؤسسات المعنية بفض النزاعات والإغاثة الانسانية وحماية حقوق الانسان، كما أن حالات أخرى شهدت جهداً وطنياً لإعادة بناء الدولة الوطنية، والملاحظ أن الحالات المعاصرة لإعادة بناء الدولة الوطنية شهدت تدخلاً واضحاً من حيث القائمون على هذه العملية، وفيما يتعلق بأهداف القائمين على هذه العملية، فهي تتراوح بين فرصة السيطرة على هذه الدولة التي يعاد بناؤها، وربطها بتحقيق المصالح الاستراتيجية لطرف دولي مؤثر، وبين منع امتداد آثار ضارة متوقعة لأوضاع صراعية في بعض المجتمعات إلى مجتمعات أخرى، وبين اعتبارات انسانية ترتبط بحماية بعض الشعوب والمواطنين في بعض المجتمعات التي تشهد صراعات عنيفة من الإبادة الجماعية والظروف الصعبة التي تهدد حياتهم، هذا بالإضافة إلى محاولة بعض القوى الوطنية في بعض المجتمعات إعادة بناء الدولة بما يتوافق وتحقيق طموحات شعوبها في الحرية والاستقلال والتنمية .([٢٦])

وأما بالنسبة للمحددات بصدد إعادة بناء الدولة، فأنها تتمثل في الأهمية الاستراتيجية للإقليم الذي تقع به الدولة المراد أعادة بناءها، ووزنها النسبي في نطاق هذا الاقليم، فكلما كان وزنها النسبي كبير، كان لهذا تأثير واضح على عملية إعادة البناء، كما تتمثل في الظروف والأوضاع الداخلية الخاصة بمجتمعات هذه الدول، وهنا تبرز أهمية التركيبة الاجتماعية لشعوب هـ١هـ المجتمعات، فالمجتمعات ذات الطبيعة التعددية، اثنياً وعرقياً وطائفياً ودينياً، عادة ما تواجه صعوبات حادة في إعادة بناء الدولة، بخلاف المجتمعات ذات الطبيعة الموحدة، وتلعب الظروف التي أدت بروز الحاجة للقيام بإعادة دوراً مؤثراً في هذه العملية، ذلك إن

عملية البناء في دول شهدت صراعات داخلية حادة وحروباً أهلية، كما تمثل الأوضاع الاقليمية والدولية المحيطة بعملية إعادة البناء عاملاً محدداً لهذه العملية وتوجهاتها وسرعة أو بطء إنجازها ([٢٧]).

المبحث الثاني: واقع مؤسسات المجتمع المدني وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

في العراق أصبح التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ حداً فاصلاً ما بين أشياء كثيرة ومنها الحد الفاصل بين العهدين، عهد سابق والذي غيب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني وما جد منها فكانت عبارة عن منظمات حكومية تابعة وليست مستقلة، والعهد الذي لم يصبح الحديث فيه عن الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني متاحاً فقط بل وممارسته بحرية ([٢٨]).

إن مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تكون من ضمن الأطراف الذين يسعون أما إلى مساندة التحولات الجارية في بلدانهم أو إلى الحيلولة دون حصولها وأن الإيجابية أو سلبية الأدوار الذي تقوم به هذه المؤسسات يأتي في شكل أحكام ذاتية قائمة على الاجتهادات الشخصية ([٢٩]).

إن ما حدث من تغيير أثر الاحتلال الأمريكي أدى إلى ظهور أشكال من التنظيمات المدنية بعضها امتداد لمؤسسات قديمة مع بعض التعديل والبعض الآخر بسبب الرغبة الشعبية في تجاوز مرحلة الكارثة التي تسببت بها الحرب ([٣٠]).

إن التحديات التي واجهتها مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن نفسها والدفاع عن حيز العمل الذي تقوم به في غياب التشريعات الواضحة بعد عام ٢٠٠٣ حيث أن هذه المؤسسات غير الحكومية أصبحت خاضعة لأمر صادر من الولايات المتحدة عبر سلطة الائتلاف المؤقتة، وهذا الأمر ذو الرقم (٤٥) المعدل بالأمر ذو الرقم (٦١) هو القانون الذي ينظم نشاطات المنظمات غير الحكومية، فهو يمنح السلطة التنفيذي صلاحيات كاملة بأن تحرم منظمة غير حكومية من الوضع القانوني أو تعلق هذا الوضع أو تلغيه ([٣١]).

أصبح العراق نتيجة ما عاشه ويعيشه من أوضاع امتدت حقبة طويلة من الاستبداد همشت الكثير من المكونات الاجتماعية، جعل المجتمع يقع في مصيدة المجتمع العصبوي الذي يعمل على التفكيك والتبعثر، لهذا نجد أن الكثير من المؤسسات التي تأخذ طابع ديني وطائفي وعرقي لعبت دوراً في جعل النظام السياسي يتراجع عن برنامجه الديمقراطي والسير به نحو إلغاء الحريات السياسية والمدنية وهذا انعكس بدوره على روح وثقافة المجتمع المدني من خلال الغاء الحقوق المدنية للمواطنة بعدم مساواته بين المواطنين والحرمان من المشاركة السياسية، إلا أن المجتمع المدني يتضمن على خصائص وعلاقات حاسمة تتمركز حول علاقات المواطنة ذات السمة المدنية والتطوعية والحقوقية والتي تفضي إلى المساواة وتحل هوية المواطنة محل الهوية القائمة على الدين أو الطائفة أو الجهوية وتكون لحقوق الأنسان والمواطنة لها الأهمية

الأوسع ([٣٢]).

ظهرت مؤسسات المجتمع المدني في العراق بشكل خاص بعد نيسان ٢٠٠٣ وهي حقبة غياب الدولة وانهيارها كمحاولة من أصحابها لسد الفراغ السياسي الذي نشأ بفعل ذلك الانهيار ولذلك فهي كانت أصلاً ليست من صنع الحكومة والدولة كانت بعيدة عن الدولة ولكنها لم تكن بعيدة عن تدخل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ وهي لم تكن بعيدة عن تدخل القوات الامريكية، وأنها اعتمدت على إرادة القائمين بها ولكن بعضها كانت تشكل عن طريق الاحزاب السياسية العراقية الجديدة التي تواجدت على الساحة السياسية ولتصبح هذه المؤسسات ملحقاً من ملحقات الاحزاب ([٣٣]).

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن ما مرت به مؤسسات المجتمع المدني في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ جعلها تجد لها مكان مناسب في غمرة الصراع السياسي والظروف الغير مستقرة التي مر بها البلد، لذلك سعت إلى ايجاد طريقها بالحد المعقول الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدم الخضوع لأي إرادة تنافس مع إرادتها الذاتية التي تقوم عليها.

ويمكن تصنيف مكونات المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وروابط وجمعيات ومؤسسات وهيئات واتحادات وانشطتها في العراق من خلال ما يلي ([٣٤]):

١- مجموعات المصالح الخاصة:

وهي المنظمات المهنية والاتحادات والنقابات والجمعيات التي تلتئم فيها شريحة معينة ترتبط فيما بينها باهتمامات ومصالح مشتركة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ومهنية تحدد السياسات التي تدعوا إليها وتدافع عنها، اضافة إلى أن بإمكانها أن تتخذ مواقف عامة من قضايا ذات اهتمام عام تقع خارج الأمور التي تخصها مباشرة ومن أمثلة هذه المجموعات تخص في الساحة العراقية بحضور قديم وتتمتع بتقاليد مكتسبة ودور تاريخي كبير في تلك المجالات، كما تمتلك نهجاً في العمل الديمقراطي ضمن برامجها وقوانينها مارسته خلال فترات ليست قليلة من تاريخها.

٢- مجموعات المصالح العامة:

وهي مكونات المجتمع التي تنشط في الاتجاه الاجتماعي العام الذي يخص المجتمع ككل وتشكل هذه المجموعات جزءاً من جماعات الضغط السياسي غير أنه محدد مقارنةً بالمجموعة الأولى لكنهُ ذو دور اجتماعي وتنموي وحضاري كبير وفي حالة ارتقائهُ إلى مستوى رفيع في الأداء، فأنه سيشكل قاعدة معلوماتية واسعة لمراكز القرار السياسي، لذا يتطلب تنشيط التشريع القانوني لهذه التشكيلات ووضع آليات عمل كفوءة لها لضبط المنهج الديمقراطية في قرارتها واختياراتها لضمان سلامة تأثيرها العام في السياسة والمجتمع زيمكن تحديد المكونات التالية لهذه المجموعات:

أولاً: منظمات البيئة وحماية البيئة.

ثانياً: منظمات الرفاه الاجتماعي والاتحادات التعاونية.

ثالثاً: منظمات الحد من الجريمة والوقاية منها.

رابعاً: المنظمات التي تقوم على ثقافة معينة مثل منظمات (حقوق الانسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل، رعاية الأسرة، الأمومة والطفولة.(

٣- مكونات المجتمع العلمي:

وهي المراكز البحثية العلمية والمؤسسات العلمية والكليات الأهلية، ومجمعات العلوم واللغة ومجالس البحث العلمي والروابط الأكاديمية التي ينشط من خلالها المفكرون والباحثون واصحاب الرأي والفكر بما يطلق عليه بتجمعات المجتمع العلمي، إن لهذه التشكيلات حضور وتقاليد فاعلة في الساحة العراقية وعلى الرغم من ابتعادها النسبي عن المجتمع وقاعدته الواسعة، غير أن المجتمع العراقي يكن لهذه الشرعية احتراماً كبيراً، وسيكون على الحكومة متابعة طروحاتها لاعتمادها ضمن مصادر المعلومات لبناء ووضع القرار وتشكيل العملية السياسية والدستورية.

كان عمل مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ يعترضه العديد من المشاكل والمعوقات التي كان لها تأثير كبير على استمرارها ومن هذه المشاكل والمعوقات هي ([٣٥]).

١- هناك عدد من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني هو في واقع الأمر واجهات لأحزاب وقوى سياسية تعمل على وفق ما تمليه عليها تلك القوى السياسية ، وبذلك فأنها تفتقر للاستقلالية المطلوبة التي تشكل أحد عناصر ومقومات المجتمع المدني السليم.

٢-إن برامج المؤسسات والمنظمات يكون محدود وذلك بسبب ضعف التحويل المادي وفي احيان انعدامه، مما أدى بالكثير من المؤسسات إلى الغائها وهيكلتها لعدم قدرتها على الديمومة والاستمرار بغياب الدعم المقدم لها.

٣- العديد من هذه المؤسسات لا تمتلك التجربة وانعدام العمل لها وللعاملين فيها، وبذلك أصبحت غير ناضجة وليس لها استراتيجية مستقبلية للعمل.

٤- بعد سقوط نظام الحكم فأن أغلب القوى التي ظهرت هي المؤسسات المدنية والزعامات الطائفية والقبلية، وقلة في المؤسسات والاتحادات المستقلة، مما انعكس على واقعها القائم.

أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بعد مرور عشر سنوات تلعب دور في دعم المواطنة وتحسين نوعية الحياة من خلال التعويض عن الفجوات في الخدمات المقدمة بالإضافة الى ترويج عن الممارسات الديمقراطية، بالرغم ان اغلب مؤسسات المجتمع المدني هي منظمات صغيرة مؤسسة من قبل مجموعات تنتمي لمجتمع او منطقة مشتركة بهدف تقديم خدمة او للقيام بنشاط محدد، الا انها حققت الكثير من المردودات الايجابية من التأييد والدعم المشترك لتطبيق افضل الممارسات العالمية لصياغة التشريعان بالإضافة الى القوانين المناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة ([٣٦]).

ويلاحظ على مؤسسات المجتمع المدني في العراق وجود المئات منها لكنها غير موجودة وذات تأثير كبير،

فالملاحظ على خارطة التنظيمات العراقية بشكل عام انها اصلا ذات طابع انقسامي بأبعاد وخلقيات فئوية او طائفية او مناطقية وبصلات وبأبعاد عسكرية مسنودة خارجيا اكثر منها مدنية ومفتقرة لثقافة سياسية تؤكد الاسهام في اطار التنوع والتعدد وبقبول الاخر دون اقصاء او استتباع في موازاة التنوع النسبي للقوة وعناصرها لكل منها وباتجاه الاخرى ([٣٧]).

إن ما حدث في المجتمع العراقي من تغييرات وتحولات افرزت اوضاعا جديدة شملت اغلب مفاصل الحياة، وكان لهذه التحولات تأثير واضح على المستويات المدنية من احزاب وجمعيات ونقابات واتحادات، بالرغم من ان الكثير منها حديثة العهد، فأنها تعد نواة طبيعية لمتتاليات مجتمع مدني طوعي قادم في العراق وسيكون له دور فاعل بلا ادنى شك في الحياة السياسية والديمقراطية التي يمر بها البلد ([٣٨]).

إذن هناك دوافع عديدة ادت الى الظهور الواسع للمنظمات غير الحكومية بعد ٢٠٠٣ ومن هذه الدوافع والاسباب هي:

١- انهيار المؤسسات الحكومية القائمة، والفراغ الكبير الذي تركه هذا الانهيار.

٢- معالجة التدهور في الوضع الإنساني خاصة في مجال الاغاثة والخدمات الاساسية كالماء والصحة وغيرها.

٣-الاحتياجات الطارئة الملحة من انتخابات واستفتاء وشرح لمسودة الدستور ومحاربة الفساد واحترام الرأي الاخر وثقافة التعايش السلمي وغيرها من المواضيع والمفاهيم الجديدة التي استدعت وجود منظمات المجتمع المدني تأخذ على عاتقها ترسيخ هذه المفاهيم.

٤- الدافع في بناء نظام سياسي جديد.

٥- غياب القانون وعدم وجود تشريعات تنظم عمل منظمات المجتمع المدني كان له الاثر الكبير في ظهور الاف من منظمات المجتمع المدني في العراق.

المطلب الثاني: بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

منذ نيسان ٢٠٠٣ اصبح العراق (شبه دولة) لم يبق حتى الولاء الرمزي لمركزها فليس لديها مقومات الدولة المتمثلة ببسط الامن وفرض سلطة الدولة على كامل التراب الوطني، وان افتقار الدولة العراقية الى الفعالية والمهارة في ادارة البلاد لا يمثل السبب الرئيسي في تردي الاوضاع، فخلف ذلك تكمن الاسباب الحقيقية التي نسجتها السياسة الامريكية في اعقاب غزو البلاد وانهيار الدولة العراقية، وعدم بناء هياكل دولة حديثة وحقنها بمقومات القدرة على ممارسة سيادتها الفعلية وبسط نفوذها على كامل المساحة الجغرافية للعراق.

وقد امتازت الدولة العراقية بعدة خصائص وسمات، منها:

11- تميزت الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بعدم استقرار بنيتها السياسية والاجتماعية وما نتج عن ذلك من سيادة المؤسسات الأهلية في مسار تطورها.

٢- وان غياب الطبقات الاجتماعية الفاعلة في الحياة السياسية الى سيادة الإيديولوجيا والشعارات

السياسية لدى الاحزاب العراقية وتجذر نزعتها الشمولية.

٣- انبعاث قوى ما قبل الدولة، وزحفها لملء الفراغ الذي تركه غياب الدولة عن المشهد.

٤- نمو وعشعشة ثقافة اللادولة في جميع مفاصل المجتمع، والى منافسة مركزية السلطة وتفتيتها من قبل هذه القوى الأولية التقليدية.

٥- خلق جزر متفرقة على سطح الحياة السياسية، تهدد المجتمع بأسره في الغرق في بحر الصراعات والتناحرات الفئوية والطائفية.

هنالك عوامل واسباب ادت الى بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣، ومنها:

١- ان العراق تعرض لهزيمة قاسية في حرب ١٩٩١، اعقبها فترة من الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية التي استمرت ما يزيد عن اثنتي عشرة سنة، مما ادى الى هدم البنى التحتية للدولة.

٢- وامتياز العراق بكونه دولة تعددية من حيث التركيب الاجتماعي مما يفرض محددات خاصة في عملية البناء.

٣- ويعتبر العراق دولة مثيرة للقلاقل ومهدد لأمن الولايات المتحدة الامريكية والدول الصديقة لها في المنطقة، فكان لابد من القضاء عليه واعادة بناء الدولة العراقية الجديدة وفقا لنموذج معين يتوافق مع المصالح الامريكية في المنطقة.

٤- تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدور كبير في عملية بناء الدولة العراقية، وذلك لان للولايات المتحدة الامريكية مصالح اقتصادية واستراتيجية في العراق، حيث ان من اهدافها ربط العراق بشبكة المصالح الامريكية في منطقة الخليج ذات الاهمية الاستراتيجية الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.

٥- كان لطبيعة التركيبة الاجتماعية في العراق تأثيرها الواضح في بناء الدولة.

المبحث الثالث: مؤسسات المجتمع المدني وعملية بناء أسس الدولة الحديثة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣ كان على القوى السياسية في العراق ان تأخذ على عاتقها عملية بناء الدولة المدنية الحديثة بالاعتماد على الاسس والمعايير الصحيحة ، غير ان ايجاد ووضع تلك المعايير يتطلب صياغة معادلة جديدة بين الحاكم والمحكوم تعتمد في اساسها على علاقة مشاركة حقيقية بين السلطة والمجتمع ، وبمعنى اخر بين منظومة الحقوق والواجبات من جهة ومنظومة الحريات الاساسية والعمل بمبدأ المواطنة من جهة اخرى ، الامر الذي يتطلب التخلص من ارث بيروقراطيات الماضي والانطلاق الى وضع اساسات صحيحة وعميقة لعملية البناء المؤسسي والمجتمعي.

أن تحديد تلك الاهداف والاولويات لابد ان تسبقه مراحل تشخيص المشكلات والحاجات وتأهيل وتحديث المنظومات القانونية والبنى التحتية واستثمار الموارد المالية والبشرية والكفاءات العلمية واشراك الجميع في

مرحلة البناء الجديدة تلك ، ومنها منظمات المجتمع المدني.

ان الدولة في العراق لم تكن تلك الدولة التي تحمل مشروعا وطنيا ،ولم تكن النخب التي اقامتها تحمل مشروعا كهذا فأنها بقيت قشرة رقيقة ، ما جعلها معرضة للتقلبات الشديدة والتغييرات السريعة ، لأنها عاشت على الهويات الفرعية وترعرعت داخل مجتمع (القبلية ، الطائفية ، العرقية ، المناطقية) وتشكلت الولاءات للمكونات الفرعية مما ادى الى ضعف الولاء الوطني ،وفي هذا السياق مازلنا نعيش مؤسسات وثقافة (ما قبل الدولة) ولم يصل الى المجتمع المدني وثقافته ،مما ادى هذا الى الوقوع تحت طائلة النقد القرابي الذي (يفرق) او (يبعد) بين ابناء المجتمع ، من دون المجتمع الذي يكون الافراد مجرد اشياء وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية ، فان وجود مجتمع مدني نشط من شانه ان يشجع احترام المواطن للدولة والتعاطي الايجابي معها ، ومن ثم يحمي مشروعية النظام السياسي ، من شان ذلك ان يحسن من قدرة الدولة على الحكم وعلى نيل ثقة مواطنيها ([٣٩]).

أذن ان بناء الدولة المدنية في العراق تكمن في تبني مشروعا وطنيا حقيقيا يستهدف وضع المعايير والاسس الصحيحة لعملية البناء تشارك فيه كافة المؤسسات وفسح المجال امامها وتفعيل دورها في الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنشودة ([٤٠]).

أن الاصل في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة انها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تنافر وتناقض او خصومة ،فمؤسسات المجتمع المدني ماهي الا تجليات الدولة الحديثة التي توفر شروط قيامها عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات الاطراف والجماعات كافة داخل المجتمع ، كما ان مؤسسات المجتمع المدني تعتمد على الدولة في القيام بوظائفها الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات ([٤١]).

لذا فالمجتمع المدني يعتبر شروط وجود الدولة ،مثلما ان الدولة شرط وجود المجتمع المدني فمقولة كلما كان المجتمع المدني ضعيفا كلما كانت الدولة قوية ماهي الا مقولة خاطئة فمؤسسات المجتمع المدني هي العنوان البارز لروح الدولة الحديثة والتي عليها ان تعزز المبادئ والقيم الديمقراطية وتساوي بين المواطنين ضمن اطر دستورية وقانونية ، وهذه العلاقة التكاملية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني يجب ان يتضمنها دستور البلد ، فهي ضمان لديمومة الدولة واستمرارها ، كما يبعدها عن مواصفات الدولة الضعيفة([٤٢]).

الخاتمة:

أن المجتمع العراقي بتعدديته القومية والدينية وكذلك تعدد التوجهات الفكرية فيه وقلة الوعي الثقافي للمجتمع المدني ومؤسساته ،يتطلب جهدا كبيرا لبنائه وذلك بأعداد برنامج يلائم الواقع العراقي وليس الطبخات الجاهزة القادمة من الخارج ،لان هذه الطبخات سوف تتعرض حتما الى خصوصيات هذه التنوعات الدينية والقومية الموجودة في العراق ويجب ان توظف لفائدة المجتمع والوطن ،وهذا يتطلب بناء مؤسسات مجتمع

[٤٣]مدني والاعتراف بالتعددية واتخاذ الديمقراطية منهجا لابديل له ، فمن خلال الديمقراطية تكون التعددية وبالتعددية وتزامنها مع الديمقراطية يكون هناك احترام للراي والراي الاخر ، وكذلك الديمقراطية تعطينا المرونة والرؤية الواضحة لكل الازمات المستجدة في البلد ، ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني والتي بدورها تشيع الوعي والثقافة والتسامح ونبذ العنف ، فالفلسفة المدنية التي تتبناها هذه المؤسسات تركز على تنمية ثقافة المشاركة ، واحترام الاخر ،وخلاصة القول ان مؤسسات المجتمع المدني تمثل وسيطا اجتماعيا بين الدولة والمواطن ، وتعمل على تمكين المواطنين من المشاركة وتدافع ضد أي شكل من اشكال الاضطهاد والتغييب وتفسح المجال امام الجميع للمشاركة في عملية التطور الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة دولة المؤسسات المدنية . ولذلك نستنتج ما يلي:

١-اهمية وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني في العراق بالرغم من كثرة اعدادها مما تفاوتت طبيعة الدعم المقدم لبعض المنظمات على حساب المنظمات والمؤسسات الفاعلة .

٢-وضع اسس قانونية تقييم العلاقة بين الحكومة من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة اخرى.

٣-أن مؤسسات المجتمع المدني بحكم تماسها مع المجتمع تحدد ما هو مطلوب وما يجب تقديمه والاولوية في المساهمة في ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع ، ولها دور فعال في رسم السياسات كونها شريك حقيقي للحكومة ، اضافة الى الدعم وتحريك الراي العام حول القضايا التي تهم وتخص المجتمع ،بل وفي تقييم اداء الحكومة.

٤-ان ظهور منظمات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ وبصور فاعلة عملت على ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية من خلال تصحيح المسارات الخاطئة الموجودة في المجتمع وتسليط الضوء عليها لغرض بناء دولة ذات اسس قوية.

٥-لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تحقق اهدافها وبرامجها الا بوجود دولة تقوم على قواعد قانونية وديمقراطية تعمل على تحقيق هذه الاهداف والبرامج وتدفع باتجاه مشاركة شعبية وفي صياغة العديد من المفردات من خلال خلق روح المواطنة واحترام حقوق الانسان ونشر ثقافة المساهمة لتحقيق عملية التحول الديمقراطي.

٦-يجب وجود ارضية سليمة واليات عمل واضحة ومحكمة لمؤسسات المجتمع المدني ويرتبط ذلك بوجود فهم لأفراد المجتمع لتلك المؤسسات وادراك ضرورة البناء الحضارية فالمهم ليس في العدد الموجود لتلك المؤسسات وانما الدور الذي توديه تلك المؤسسات في المجتمع.

٧ -يجب على الجهات الحكومية ان تعمل على الاهتمام بخلق مؤسسات مجتمع مدني يمتلك الاستقلالية والفاعلية وذلك من خلال العمل وبصورة جدية على تفعيل قانون المنظمات غير الحكومية وفق ضوابط واليات رصينة.

قائمة الهوامش والمصادر:

[١]. ناهد عز الدين ابراهيم: اصل المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢.
[٢]. احمد شكري الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٠.
[٣]. ناهد عزالدين ابراهيم: مصدر سابق، ص٣.
[٤]. متروك الفالح : المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٧.
[٥]. حسين علوان الربيعي : الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥٨.
[٦]. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٩٢. كذلك انظر : سعيد بن سعيد العلوي واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٧.
[٧]. فوزية العطية : الجذور التاريخية لمنظمات المجتمع المدني مع التركيز على المنظمات النسوية، وقائع المؤتمر الاول لمؤسسات المجتمع المدني، بغداد، ٢٠٠٤، ص٤٦.
[٨]. حسين توفيق ابراهيم : بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، في سعيد بن سعيد العلوي واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٦٩٤.
[٩]. عبد الغفار شكر، محمد مورو : المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، ط١، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٠٥.
[١٠]. احمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.
[١١]. رعد سامي عبد الرزاق: العولمة والتنمية البشرية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص١٠٧.
[١٢]. سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،، مصدرسبق ذكره، ص٢٩٤.
[١٣]. علي ليلة: المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٠-٦١.
[١٤]. Robret R. alford and Roger B, friedl and powers of theory: capitalism, the state and Democracy, (New York Cambridge university press, 1986) , P 22-29.
[١٥]. مفهوم الدولة واركانها، الانترنيت: www.ammavsearch.maktoobblog.com .
[١٦]. المصدر نفسه.
[١٧]. مفهوم الدولة وتطور وظائفها، الانترنت: www.3adz.justgoo.com/montada-15/topic=153.htm.
[١٨]. دولة، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الانترنت: www.ar.wikipedia.org.
[١٩]. اسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص٦٧-٦٨.
[٢٠]. المصدر نفسه، ص٦٨.

[٢١]. أصل نشأة الدولة، الانترنت: www.ammavsearch.maktoobblog.com.
[٢٢]. مفهوم الدولة واركانها: مصدر سبق ذكره.
[٢٣]. مفهوم الدولة وتطور وظائفها: مصدر سبق ذكره
[٢٤]. صالح الشقياوي: الاتجاهات الحديثة لمفهوم الدولة والتطور التاريخي لها، ٢٠٠٨/١٠/١٨، الانترنت: www.alwatanvoice/content-10735.html:
[٢٥]. مفهوم الدولة واركانها، مصدر سبق ذكره.
[٢٦]. محمد سعد أبو عامود: في بناء الدولة الوطنية، مجلة السياسية الدولية، اكتوبر ٢٠٠٥، الانترنت: www.siyassaorg.eg/asiyassa/index.asp?GurFN-exc133.
[٢٧]. خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص٨.
[٢٨]. عبد الجبار احمد عبدالله: مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد ع/١٦، س/١٦، تموز ٢٠٠٥، ص٨٨.
[٢٩]. مارانياوتاداي: دور الاطراف غير الحكومية في تعزيز عملية التغيير، في كتاب التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٢٧٣.
[٣٠]. كوثر عباس الربيعي: المجتمع المدني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٩.
[٣١]. كاستوري سين، نيم موريس: المجتمع المدني والحرب على الأرهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص١٧١.
[٣٢]. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٨)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٣.
[٣٣]. عبدالجبار احمد عبد الله: مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٩٢-٩٣.
[٣٤]. دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية، عن المركز الاعلامي لمنظمات المجتمع المدني في العراق، ينظر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):www.iraqingos.org/pageviewer/31/12/2013.
[٣٥]. سامي زبيرة: صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، العراق، ٢٠٠٦، ص١١٦.
[٣٦]. عشر سنوات من التطور في مجال المجتمع المدني في العراق، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق، ينظر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)www.ncciraq.org/ar/publications/item/31-12-2013
[٣٧]. متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٢١.
[٣٨]. علاء عبد الرازق: معتوقات المجتمع المدني في العراق، مجلة معاً، العدد (٣)، آذار ٢٠٠٥، ص٤١.
[٣٩]. أياد الملاح: غياب الفلسفة العامة وإشكالية بناء الدولة في العراق، ينظر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.adala4all.org.
[٤٠]. دور المجتمع المدني في بناء الدولة، ينظر على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):www.sijronline.org.

[٤١]. جون اهتبرغ: المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٢٠.
[٤٢]. عبد الرزاق عيد: المجتمع المدني، دار التنوير، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥٧.
[٤٣]. المصدر نفسه.

المصادر

١. maranyaawtaday: dawr al'atraf ghyr alhukumiat fi taeziz eamaliat altaghyir , fi kitab altahawulat fi alealam alearabii , markaz al'amarat lildirasat walbihuith al'iistratijiat , t 1 , 'abu zabi , 2007 , s 273.
٢. kuthar eabbas alrbyey: almujtamae almadania fi aleiraq , masdar sabaq dhakarah , s 9.
٣. kastwry sin , nim mwrys: almujtamae almadaniu walharb ealaa al'arhab , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut , t 1 , 2010 , s 171.
٤. -. 'ahmad shakar alsbyhi , mustaqbal almujtamae almadanii fi alwatan alearabii , silsilatan atruhat aldukturah (38) , t 1 , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut , 2000 , s 13.
٥. -. eabdaljabbar 'ahmad eabd allh: mustaqbal muasasat almujtamae almadanii fi aleiraq , masdar sabaq dhakarah , s 92-93.
٦. -. dawr waliat almujtamae almadanii fi masar albina' aldiymuqratii lilhukm , ean almarkaz al'iielamii limunazimat almujtamae almadanii fi aleiraq , yanzur 'iilayh ealaa shabakat almaelumat alduwalia (alantrnt): www.iraqingos.org/pageviewer/31/12/2013.
٧. -. sami zbyrt: sueud mayiar almujtamae almadaniu fi aleiraq , maehad aldirasat al'iistratijiat , t 1 , aleiraq , 2006 , s 116.
٨. -. eshr sanawat min altatawur fi majal almujtamae almadanii fi aleiraq , lajnat tansiq almunazamat ghyr alhukumiat , aleiraq ealaa shabakat almaelumat alduwalia (alantarunt) www.ncciraq.org/ar/publications/item/31 2013-12
٩. -. matruk alfalh: almujtamae waldiymuqratiat waldawlat fi albuldan alearabiat , dirasatan mqarntan lashkaliat almujtamae almadanii fi daw' taerif almudun , markaz dirasat alwahdat alearabiat , bayrut , 2000 , s 121.
١٠. -. eala' eabd alrazq: maetuqat almujtamae almadanii fi aleiraq , majalat meaan , aleadad (3) , maris 2005 , s 41.
١١. 'ayaad almalaha: ghiab alfalsifat aleamat wabina' aldawlat fi aleiraq , yanzur ealaa shabakat almaelumat alduwalia (alantrnt): www.adala4all.org.
١٢. dawr almujtamae almadanii fi bina' aldawlat , yanzur ealaa shabakat almaelumat alduwalia (alantarnt): www.sijronline.org.
١٣. jun aihtabrgh: almujtamae almadaniu min alyunan hataa alqarn aleishrin , hasan nazim waeali hakim salih , maehad aldirasat al'iistratijiat , bayrut , 2007 , s 220.
١٤. eabd alrazzaq eid: almujtamae almadaniu , dar altanwir , bayrut , 2005 , s 57.
١٥. almasdar nafsih -